بريطانيا ستجري تحقيقا حول أنشطة جماعة «الإخوان المسلمين»

لندن – (وكالات الأنباء): أمر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بإجراء تحقيق حول «الاخوان المسلمين» بسبب القلق الذي اثارته الأنشطة المتشددة لهذه الجماعة وما تخطط له من قاعدة لها في لندن، بحسب ما أعلنت رئاسة الحكومة البريطانية امس الثلاثاء.

وطلب كاميرون من اجهزة الاستخبارات جمع المعلومات حول «فلسفة ونشاطات» الجماعة وذلك بعد لجوء عدد من قادتها من مصر الى لندن اثر عزل الرئيس الاسلامي محمد مرسي العام الماضي.

وسيشمل التحقيق شبهات في وقوف الجماعة وراء العملية الانتحارية التي استهدفت حافلة في جنوب سيناء في فبراير الماضي، وأسفرت عن مقتل ثلاثة سياح من كوريا الجنوبية وسائق الحافلة وجرح آخرين، بحسب ما نقلت صحيفة التايمز البريطانية.

ومن الممكن ان يقود هذا التحقيق الى حظر جماعة الاخوان في بريطانيا بعد حظرها أصلا في مصر والمملكة السعودية.

وقال متحدث باسم كاميرون ان وجود الجماعة في بريطانيا تزايد في السنوات الماضية «الا ان فهمنا لهذا التنظيم وفلسفته وقيمه لم يواكب هذا التطور».

وأضاف ان «رئيس الوزراء امر بإجراء تقييم داخلي تقوم به الحكومة حول فلسفة الاخوان المسلمين وأنشطتهم وحول سياسة الحكومة ازاء هذه المنظمة».

وأضاف المتحدث «بالنظر الى ما ظهر حاليا من مخاوف بشأن المجموعة وعلاقاتها المفترضة بالتطرف والعنف، رأينا انه من المشروع والحكيم تماما ان نفهم بشكل أفضل ما يمثله الاخوان المسلمون وكيف ينوون تحقيق أهدافهم وانعكاسات ذلك على بريطانيا».

وسيتولى هذا التحقيق السفير البريطاني لدى المملكة السعودية جون جنكينس.

ولم تعلق جماعة «الاخوان المسلمين» فورا على القرار البريطاني في اتصال مع وكالة فرانس برس.

وكانت صحيفة «تايمز» البريطانية قد ذكرت امس أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أمر بالتحري عن جماعة الإخوان المسلمين في بريطانيا. وجاء في تقرير الصحيفة الصادرة امس الثلاثاء أنه من المقرر تحليل «فلسفة وأنشطة» الجماعة بناء على معلومات استخباراتية داخلية وخارجية.

وستشمل التحريات أيضا معرفة ما إذا كانت الجماعة تشارك في عمليات إرهابية. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية تتهم الإخوان المسلمين بالمشاركة في هجمات إرهابية، بينها هجوم استهدف حافلة سياحية في فبراير الماضي وأسفر عن مقتل ثلاثة سائحين.

وبحسب الصحيفة، سيجرى أيضا حصر عدد أنصار الجماعة المقيمين في بريطانيا حاليا. وأكد متحدث باسم الحكومة البريطانية إجراء التحريات، موضحا أنها تهدف أيضا إلى تحديد موقف الحكومة البريطانية من الجماعة.

وذكرت مصادر حكومية بريطانية أن حظر الجماعة في بريطانيا بسبب أنشطة إرهابية أمر ممكن لكن غير مرجح.

الا ان الصحيفة نقلت عن متحدث قوله ان «الواجب الديني يفرض على اي عضو في جماعة الاخوان المسلمين» التعاون مع التحقيق واحترام القوانين البريطانية.

في المقابل رحبت الحكومة المصرية بقرار كاميرون اجراء هذا التحقيق.

وقال السفير بدر عبدالعاطي الناطق باسم الخارجية المصرية في بيان ان «مصر ترحب بقرار بريطانيا البدء في إجراء تحقيقات عاجلة حول الدور الذي تقوم به جماعة الإخوان المسلمين انطلاقا من الأراضي البريطانية، ومدى ارتباط تنظيم الإخوان المسلمين بأعمال العنف والتطرف». وأعربت الخارجية المصرية عن أملها في ان يتم التعامل مع تلك التحقيقات «بالجدية والاهتمام اللازمين».

وقد تأسست جماعة الاخوان المسلمين في مصر في ١٩٢٨، وبرغم القمع الذي تعرضت له لسنوات طويلة الا انها بقيت اكبر حركة اسلامية في الشرق الاوسط الى ان تصدرت المشهد خلال ثورات «الربيع العربي».

الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، القيادي السابق في الجماعة، كان اول رئيس منتخب ديمقراطيا في مصر. الا ان الجيش عزله في يونيو الماضي بعد عام واحد في السلطة عقب تظاهرات شعبية حاشدة طالبت برحيله. وهو يحاكم اليوم بتهمة الخيانة.

وفي ديسمبر الماضي أعلنت الحكومة المصرية، التي عينها الجيش،

جماعة الاخوان تنظيما إرهابيا. كما اعتبرتها السعودية جماعة ارهابية الشهر الماضي. وجاء تحرك البريطانيين بعد تقارير تتحدث عن ان قادة الاخوان اجتمعوا في لندن نهاية ٢٠١٣ لتقرير رد التنظيم على الوضع في مصر، وفقا للتايمز.

واجتمع القادة في شقة فوق مكتب مؤسسة خيرية إسلامية في ضاحية كريكلوود في شمال غرب لندن، بحسب الصحيفة. ونقلت التايمز عن مسؤولين قولهم انه «من الممكن وان كان من غير المرجح» ان يسفر التحقيق عن حظر الجماعة في لندن، في حين يعتقد البعض في وزارة الخارجية انه لن يكون من شأن هذا الحظر سوى دفع الاخوان الى المزيد من التشدد والتحول الى العمل السري. وقال رئيس بلدية لندن بوريس جونسون ان شرطة مكافحة الارهاب تراقب الشخصيات المتشددة التي تقدر عددها بـ«أقل من الألف» لكنه رفض اعطاء تفاصيل حول التحقيق بشأن الإخوان المسلمين.

وقال لإذاعة «ال بي سي» «لا استطيع اعطاء أي تفاصيل حول التحقيق ولا يمكن ان تتوقعوا مني ذلك». وطالما كانت لندن ملاذا للاجئين السياسيين من كل أنحاء العالم.

الرئيس الفلسطيني يوقع طلب الانضمام إلى ١٥ منظمة ومعاهدة دولية

رام الله – الوكالات: وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس مساء أمس الثلاثاء طلب الانضمام الى ١٥ منظمة ومعاهدة دولية في الامم المتحدة، وذلك خلال اجتماع للقيادة الفلسطينية ترأسه في مقره في رام الله.

ورفع اعضاء القيادة الفلسطينية بالاجماع ايديهم تأييدا للقرار الذي اتخذه الرئيس عباس. وقال عباس في افتتاحه للاجتماع الذي انتهى عقب توقيعه على الطلبات: «القيادة وافقت بالاجماع على توقيع» طلبات التوجه الى المنظمات والمعاهدات، وسترسل فورا الى عناوينها».

واضاف «لا نريد استخدام هذا الحق ضد احد ولا نريد المواجهة مع احد او الصدام مع الولايات المتحدة»، مشيرا الى وزير الخارجية الامريكي جون كيري الذي «بذل جهدا خلال ٣٩ لقاء عقدناها معه».

واضاف «نحن لا نعمل ضد امريكا ولا ضد اي طرف اخر، رغم ان هذا حقنا ووافقنا على تأجيل استخدامه تسعة شهور». ويأتي اعلان عباس هذا قبيل انتهاء مدة التسعة شهور التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في يونيو الماضي للتوصل الى اتفاق. واضاف عباس «بعد ما رأيناه من مماطلة لم نجد مناصا من التوقيع على هذه الاتفاقيات، وفي نفس الوقت نحن مصرّون على الوصول الى تسوية من خلال المفاوضات».

وبحسب الاتفاق الذي توصل اليه وزير الخارجية الامريكي جون كيري في يونيو الماضي، فان على الجانب الفلسطيني الامتناع عن التوجه الى الامم المتحدة خلال تسعة شهور، مقابل ان تفرج اسرائيل عن ١٠٤ معتقلين فلسطينيين منذ ما قبل عام ١٩٩٣.

ورفضت اسرائيل السبت اطلاق الدفعة الرابعة والاخيرة من الاسرى الفلسطينيين طبقا للاتفاق مع اسرائيل.

○ عباس أثناء التوقيع. (أ ف ب)

وقال عباس ايضا: «نحن وافقنا على عدم التوجه الى الامم المتحدة من اجل اطلاق سراح هؤلاء الاسرى احبتنا، ونحن قلنا انه اذا لم يتم اطلاق سراحهم فسنبدأ بالذهاب الى منظمات ومعاهدات الامم المتحدة».

وبحسب عباس فان لفلسطين الحق بالتوجه والانتماء الى ٦٣ منظمة ومعاهدة دولية.

وقال: «سنبدأ بالذهاب والانتماء الى ٦٣ منظمة دولية ومعاهدة، وعرضنا هذا الرأي على القيادة الفلسطينية ووافقوا عليه بالاجماع».

وبحسب قياديين فلسطينيين فان من اهم هذه الاتفاقيات اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية المدنيين، والتي تعتبر الاراضي الفلسطينية اراضي محتلة من قبل قوة اجنبية.

وقال امين عام المبادرة الوطنية مصطفى البرغوثي للصحفيين عقب الاجتماع: «بقرار الرئيس هذا تكون القيادة الفلسطينية استأنفت معركة الامم المتحدة، وسيتم الآن البدء في التوجه الى كافة المنظمات الدولية».

ومن هذه المعاهدات التي وقعها الرئيس عباس، حسب البرغوثي وحسب الامين العام لجبهة النضال الشعبي اتفاقية جنيف الرابعة ومعاهدة تنظيم علاقات السلك الدبلوماسي، وميثاق حقوق الانسان، وميثاق حقوق المرأة، واتفاقية مكافحة الفساد.

واضاف البرغوثي: «وهناك معاهدات اخرى، وستكون محكمة الجنايات الدولية على الطريق مستقبلا».

وعلى الفور اعلن مسؤول امريكي ان وزير الخارجية الامريكي جون كيري لن يتوجه اليوم الى رام الله كما كان متوقعا للقاء عباس. وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الامريكية «لن نسافر غدا» (الاربعاء). وكانت المتحدثة باسم كيري اعلنت هذه الزيارة قبل القرار الفلسطيني.

ودعا كيري الفلسطينيين والاسرائيليين الى «ضبط النفس» بعد قرارين مثيرين للجدل احدهما من القيادة الفلسطينية والاخر من الحكومة الاسرائيلية.

وقال كيري بعد اجتماع مع نظرائه في دول الحلف الاطلسي في بروكسل «نحضّ الطرفين على ضبط النفس». فقد طلبت القيادة الفلسطينية الانضمام الى ١٥ منظمة ومعاهدة دولية في الامم المتحدة، في حين طرحت الحكومة الاسرائيلية استدراج عروض جديدة لبناء اكثر من ٧٠٠ وحدة استيطانية في احياء استيطانية في القدس الشرقية المحتلة.

الى جانب ذلك اعلن البيت الابيض ان الرئيس الامريكي باراك اوباما لم يحسم امره بعد بالنسبة الى احتمال اطلاق سراح الجاسوس جوناثان بولارد المعتقل في الولايات المتحدة والذي يمكن ان يتيح اطلاق سراحه تمديد فترة مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

وتطالب اسرائيل منذ سنوات باطلاق سراح بولارد المحلل السابق لدى البحرية الامريكية الذي حكم عليه عام ١٩٨٧ بالسجن المؤبد لتجسسه لصالح اسرائيل.

ومقابل اطلاق سراح بولارد يمكن ان توافق اسرائيل على اطلاق سراح الدفعة الرابعة من الاسرى الفلسطينيين المؤلفة من ٢٦ اسيرا، ويمكن ايضا ان توافق على تمديد مفاوضات السلام مع الفلسطينيين الى ما بعد التاسع والعشرين من ابريل

المعارضة التركية تطعن في نتائج الانتخابات البلدية في أنقرة وإسطنبول

أنقرة، (وكالات الأنباء): طعن أكبر حزب معارض لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أمس الثلاثاء بنتائج الانتخابات البلدية الاحد الماضي في أنقرة وإسطنبول، اكبر مدينتين في تركيا فاز بهما حزب العدالة والتنمية الإسلامي المحافظ الحاكم. وبعد يومين على الفوز الانتخابي لأردوغان، قدم حزب الشعب الجمهوري طعنا لدى المجلس الانتخابي الأعلى، ضد «مخالفات» في نتائج العاصمة حيث فاز حزب العدالة والتنمية بفارق ضئيل.

وقد احتشد اكثر من الف من انصار حزب الشعب الجمهوري امام مقر المجلس الانتخابي الأعلى في انقرة للمطالبة بإعادة فرز الأصوات مرددين «دافعوا عن اصواتكم». وفي تصريح لوكالة فرانس برس، قال المتظاهر طولاي اوزتورك «اعتقد ان عمليات تزوير قد لطخت هذه الانتخابات. ولهذا السبب اتيت إلى هنا، اريد انتخابات نزيهة». وقال المتظاهر الآخر ايهن سليمان «لقد سرقوا انتخاباتنا». واكد مرشح حزب الشعب الجمهوري في انقرة منصور يفاس في رسالة بثت على تويتر على رغم الحظر الذي اعلنته الحكومة ان فرزا جديدا من شأنه «قول الحقيقة».

واعلن مليح غوكجك رئيس بلدية انقرة منذ ١٩٩٤ والعضو في حزب العدالة والتنمية فجر الاثنين الماضي انه فاز بولاية خامسة بحصوله على ٧٩،٤٤٪ من الاصوات في مقابل ٧٧،٤٣٪ ليفاس.

ويفصل حوالي ٣٢ ألف صوت بين المتنافسين على حوالي ثلاثة ملايين ناخب.

واعلن المتنافسان تباعا فوزهما مساء الاحد الماضي في اجواء متوتره اجتها الاتهامات بالتزوير التي ملأت شبكات التواصل الاجتماعي، وانقطاع التيار الكهربائي خلال فرز الأصوات.

اما مرشح حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول مصطفى ساري غول الذي هزم الاحد الماضي فشكك امس الثلاثاء ايضا بنتائج الانتخابات في المدينة التي يبلغ عدد سكانها ١٥ مليون نسمة. وقال ساري غول في تصريح صحفي «يتعين اعادة فرز جميع الاصوات حتى يوافق جميع سكان اسطنبول على النتائج موافقة لا شائبة فيها». واضاف ان «بلادنا اكبر من ان تكون مطية لعمليات التزوير الانتخابي والمناورات السياسية».

وقد اعيد انتخاب العمدة المنتهية ولايته من حزب العدالة والتنمية قادر طوباس الاحد الماضي بحصوله على ٤٨٪ من الأصوات في مقابل ١،٤٠٪ لمنافسه ساري غول.

وتعبيرا عن التوتر السياسي السائد في تركيا، احتج الحزب الحاكم ايضا على فوز حزب العمل القومي بفارق طفيف في اضنة (جنوب).

وحيال هذه الكم الهائل من الطعون، دعا رئيس المجلس الانتخابي الأعلى سعدي قوفن الناخبين والاحزاب السياسية إلى التهدئة. وقال «هذه اجراءات قانونية، وسنرى ما سينجم عنها».

ورفض وزير الطاقة تانر يلديز وجود أي علاقة بين انقطاع التيار الكهربائي وحصول عمليات تزوير محتملة.

○ أنصار حزب الشعب الجمهوري يتظاهرون أمام مقر المجلس الانتخابي الأعلى في انقرة. (أ ف ب)

نائبة عراقية من ائتلاف المالكي تدعو إلى قتل السنة

دعوات إلى محاكمتها ومنعها من الترشح للانتخابات

لندن – إيلاف: دعت حنان الفتلاوي النائبة العراقية عن ائتلاف المالكي الى قتل سبعة من السنة مقابل كل سبعة يقتلون من الشيعة لتحقيق ما اسمته «توازنا في القتل»، واثارت تصريحات النائبة الشيعية ردود فعل شعبية وسياسية واسعة غاضبة، وخلال مؤتمر صحفي بمبنى البرلمان العراقي في بغداد، أعلنت النائبة وصال سليم عن ائتلاف متحدون للاصلاح بزعامة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي رفعها دعويين قضائيتين لدى المفوضية العليا للانتخابات والقضاء لالغاء ترشيح النائبة الفتلاوي الى الانتخابات البرلمانية المنتظرة في ٣٠ من الشهر الحالي لما قالت انها تصريحات طائفية ومحرّضة على القتل اطلقتها خلال حوار تلفزيوني. واشارت سليم الى انه ردا على تصريحات الفتلاوي ولما فيها من «تحريض على قتل العراقيين قدمنا دعوى قضائية الأولى لمفوضية الانتخابات باستبعادها وإلغاء المصادقة على ترشيحها للانتخابات البرلمانية وفق كلامها الذي يحرّض على الارهاب وقتل النفس بغير حق وهذا غير مقبول قانونيا وهو تهديد للوحدة الوطنية». واضافت سليم: «قدمنا الطلبين الى المفوضية والقضاء»، مشددة بالقول ان الفتلاوي «لا تصلح للترشح للانتخابات المقبلة ولا تملك حسن السيرة والسلوك، وعلى القضاء ان يتخذ اجراءاته اللازمة بخصوص هذا الامر».

وشددت على «ان الفتلاوي أدلت بتصريحات تشير الى تحريض صريح على قتل العراقيين والتي تعتبر جريمة ضد الانسانية لكونها تحرّض على قتل الانفس التي حرم الله قتلها الا بالحق وهي بهذا تخالف امر الله تعالى». واكدت «ان تصريحات الفتلاوي تعدّ تهديدا للوحدة الوطنية ولا يقصد منه سوى اثارة الفتنة الطائفية وتحقيق غايات واهداف سياسية وحزبية، وهي بهذا لا تصلح للترشيح للانتخابات البرلمانية المقبلة استنادا للمادة نفسها».

وقد اثارت دعوة الفتلاوي الى القتل الطائفي حفيظة المشاركين على فايسبوك، حيث قال عبدالرضا الحميد «ان مطالبة حنان الفتلاوي بتحقيق توازن في القتل ووجوب قتل سبعة من السنة اذا قتل سبعة من الشيعة يكشف عن هوس بشع بإشعال حرب طائفية وتحريض مكشوف على الجريمة يحاسب عليه القانون العراقي ويكشف ايضا عن قناعة مترسخة لديها ولدى رهطها ان ما من شعب سيرد عليها.. أظن ان السكوت يعني مشاركة في القتل والجريمة والتحريض وان المثقفين هم الاولى بردّ نعيق الغراب هذا». وتساءل قائلا: «هل ثمة مثقفون ومحامون يتطوعون لإخراس هذا الغراب من خلال حملة قضائية جماعية؟».

٣٣ جريحا في مواجهات بين «الإخوان» والأمن بجامعات مصرية

القاهرة – (أ ف ب): اندلعت مواجهات أمس الثلاثاء بين طلاب مؤيدين لجماعة الإخوان وقوات الأمن في عدة جامعات مصرية عبر البلاد ما اوقع ٣٣ جريحا غالبيتهم في جامعة اسيوط جنوب البلاد، بحسب ما افادت مصادر امنية وطبية.

وجرت المواجهات بعدما تظاهر الطلاب المناصرون للرئيس المعزول محمد مرسي مرددين هتافات مناهضة للجيش والشرطة وقائد الجيش السابق المشير عبد الفتاح السيسي. ففي محافظة اسيوط، اصيب ٣١ في مواجهات بين الطلاب الاسلاميين والامن في جامعة الازهر فرع اسيوط، وأصيب اثنان في مواجهات مماثلة في مدينة دمنهور في محافظة البحيرة في دلتا النيل شمال البلاد.

كما اطلقت قوات الامن الغاز المسيل للدموع لتفريق الطلاب الاسلاميين في جامعة عين شمس في القاهرة، وجامعة الاسكندرية شمال البلاد وجامعة المنصورة في دلتا النيل، بحسب المصادر الأمنية.

يوميات سياسية

أوباما والدرس السعودي

السيد زهره

تحدثت امس عن الزيارة الفاشلة التي قام بها الرئيس الأمريكي اوباما للسعودية، وكيف عجز عن ان يقدم للقادة السعوديين أي شيء ملموس يمكن ان يعيد ثقتهم في امريكا أو يطمئنهم أو يبدد مخاوفهم من المواقف والسياسات الأمريكية.

من الواضح ان كل ما تحقق في القمة السعودية الأمريكية ان اوباما قال ما لديه. وما قاله لم يرض القادة السعوديين ولم يغير من موقفهم أو رأيهم، وانتهى الأمر عند هذا الحد.

من المهم في هذا السياق التوقف عندما جرى في مؤتمر صحفي عقده مسئول امريكي كبير مع الصحفيين الأمريكيين فقط في الرياض وتحدث فيها عما جرى في الزيارة.

هذا المسئول الأمريكي تحدث مطولا جدا، لكنه لم يستطع ان يذكر نتيجة واحدة محددة انتهت إليها القمة السعودية الأمريكية.

الانجاز الوحيد الذي أكده هذا المسئول اكثر من مرة هو ان القمة بين العاهل السعودي واوباما استمرت لساعتين، وانها كانت فرصة للمصارحة وجها لوجه، وان اوباما استطاع شرح وجهات نظره واكد العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. وحين ألح عليه صحفيون لمعرفة ماذا كان رد فعل العاهل السعودي على ما طرحه اوباما، لم يجد ما يقوله سوى ان الملك عبدالله أنصت باهتمام.

وفي نفس الوقت، لم يستطع هذا المسئول الأمريكي ان يخفي حقيقة وجود خلافات بين السعودية وامريكا حول العديد من القضايا، ولم يكن لديه كلمة واحدة يقولها تشير الى ان القادة السعوديين قد تفهموا ما طرحه اوباما، أو ان القمة قد نجحت في معالجة أي من هذه الخلافات.

ومن واقع ما قاله هذا المسئول الأمريكي الكبير عما طرحه اوباما اثناء القمة مع العاهل السعودي، نستطيع ان نفهم لماذا فشلت القمة، ولماذا لم يأخذ القادة السعوديون ما تصور اوباما انها تطمينات بجدية.

ولنضرب مثالا محددا بما طرحه اوباما حول واحدة من اكبر القضايا الخلافية، وهي الموقف الأمريكي من ايران وبرنامجها النووي ودورها التخريبي في المنطقة.

المسئول الأمريكي قال هنا ان اوباما اكد للعاهل السعودي ان الهدف من المحادثات مع ايران هو الحيلولة دون امتلاكها السلاح النووي، وان امريكا لن تقبل باتفاق سيئ مع ايران. وقال ان اوباما اكد ايضا انه ليس معنى التركيز على المحادثات النووية ان امريكا تغض النظر عن انشطة ايران التي تقوض الاستقرار في المنطقة. واضاف ان امريكا لن تغض النظر عن تدخلات ايران في الشئون الداخلية لدول المنطقة ودعمها للإرهاب.

هذا الموقف الذي قال المسئول الأمريكي ان اوباما عبر عنه يبدو مقبولا ولا غبار عليه. فلماذا اذن لم تأخذ القيادة السعودية هذا الكلام بجدية او تعتبره تطمينا مناسبا؟

السبب ببساطة كما هو متوقع ان القيادة السعودية اعتبرت ان هذا مجرد كلام انشائي ليست له قيمة فعلية في الواقع العملي. ذلك ان الواقع العملي لمواقف وسياسات امريكا في المنطقة تشير الى عكس هذا تماما.

ولنا ان نتأمل هنا الجوانب الأربعة التالية التي كانت بلا شك حاضرة في ذهن القادة السعوديين وهم يستمعون الى اوباما:

١- انه فيما يتعلق بالمفاوضات النووية، تشير كل الدلائل الى ان اوباما يريد عقد صفقة شاملة مع ايران تطلق يدها في المنطقة، وان الاتفاق الذي يجري الحديث عنه لن يكون من شأنه اصلا الحيلولة دون امتلاك ايران السلاح النووي.

٢ – ان المسئولين الأمريكيين في مواقفهم المعلنة لا يتطرقون اطلاقا الى دور ايران التخريبي في المنطقة ولا يعبرون علنا عن أي ادانة رسمية لتدخلها في شئون دول المنطقة ودعمها للجماعات الطائفية الارهابية، وهو ما يعني عمليا التستر على هذا الدور الايراني.

ليس هذا فحسب، بل انه فيما يتعلق بدور ايران التخريبي المعروف في البحرين مثلا ، في كل مرة يأتي فيها ذكر هذه القضية، يصر المسئولون الأمريكيون على القول انه ليس لديهم ادلة تؤكد هذا التدخل الايراني.

٣ – انه في الواقع العملي، فإن مواقف وسياسات امريكا تكرس الدور الايراني التخريبي الاجرامي في المنطقة وتخدمه. هي تفعل هذا بدعمها لحكومة المالكي العميلة لايران في العراق وبموقفها من سوريا.

٤ – انه عندما يقول اوباما في المحادثات ان امريكا سوف لن تغض النظرعن تدخلات ايران في المنطقة ودعمها للإرهاب، فلم يذكر كما هو واضح، ما الذي ستفعله امريكا تحديدا في هذا الشأن ان كان صادقا. المسئول الأمريكي الذي تحدث للصحفيين لم يذكر شيئا بهذا الخصوص.

على ضوء هذه الجوانب الأربعة، كيف يمكن توقع ان تأخذ القيادة السعودية هذه التطمينات المزعومة من اوباما على محمل الجد؟. من الطبيعي تماما ان تعتبر هذا الكلام الذي قاله عن ايران مجرد كلام انشائي غير صادق ولا معنى لها.

وفي المحصلة النهائية، من الواضح ان القيادة السعودية لقنت اوباما درسا اثناء زيارته هذه.

والدرس بسيط للغاية، وهو اذا كانت امريكا راغبة حقا في حل خلافاتها مع السعودية وفي الحفاظ على روابطها مع الدول الخليجية العربية عموما، فليس امامها سوى ان تثبت عمليا وبالأدلة الملموسة هذا الحرص. اما الكلام الانشائي والتطمينات اللفظية، فلم تعد هذه بضاعة يمكن تسويقها للسعودية والدول العربية.